

Date التاريخ
10 . 04 . 2022 م
Ref الإشاري
ر.م.ن-098-2022



معالي السيد /

أنطونيو غوتيريس

الأمين العام للأمم المتحدة

تحية طيبة وبعد ،،،

طبقاً لمهام وصلاحيات مجلس النواب المقررة في بنود الإعلان الدستوري والاتفاق السياسي باعتباره الجسم التشريعي المنتخب الوحيد والمعترف به دولياً في ليبيا، أصدر القرار رقم (10) لسنة 2021م القاضي بسحب الثقة من حكومة السيد / عبد الحميد دبيبة لانتهاء ولايتها دستورياً وطبقاً لبنود الاتفاق السياسي ولفشلها في القيام بواجباتها ومهامها المحددة في خارطة الطريق الصادرة عن ملتقى الحوار السياسي الصادر في شهر ديسمبر 2020م بالإضافة التي تورطها في ابرام مذكرات تضاهم واتفاقيات للتتقيب على النفط والغاز في المياه الاقتصادية بشرق البحر الأبيض المتوسط مع تركيا بالمخالفة لنص المادة السادسة الفقرة العاشرة من الاتفاق السياسي التي تنص على " لا تنظر السلطة التنفيذية خلال المرحلة التمهيديّة في اتفاقيات أو قرارات جديدة أو سابقة بما يضر باستقرار العلاقات الخارجية للدولة الليبية أو يلقي عليها التزامات طويلة الأمد " من شأن ارتكاب هذه المخالفة المعتمدة زعزعة الأمن والاستقرار في منطقة شرق المتوسط ومع دول الجوار مصر واليونان وقبرص ، بالإضافة إلى فشلها على المستوى الداخلي في أن تكون حكومة وحدة وطنية تجمع الليبيين ولا تفرقهم وانحسار دورها وحركتها في نطاق إقليم طرابلس ودون أن يكون لها تأثير إيجابي في إقليمي برقة وفزان من حيث تحسين الأوضاع المعيشية للمواطن ، فشل الحكومة في تهيئة المناخ السياسي والاقتصادي والأمني ، والعجز عن إزالة القوة القاهرة التي اعاققت تنظيم الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في موعدها المقرر في 24 ديسمبر 2021م فشل الحكومة في توحيد مؤسسات الدولة وانتهاء الانقسام المؤسسي ، ارتداء الحكومة في احضان الميليشيات المسلحة المسيطرة على طرابلس وعلى القرار السياسي والاقتصادي ودعمها بالأموال على حساب المواطن الذي يعاني المرض والظروف المعيشية الصعبة ، فشل الحكومة في ايجاد حل نهائي للاشتباكات المسلحة التي تشهدها طرابلس من وقت لآخر بين الميليشيات والعصابات المسلحة التي تدعي تبعيتها لها ،



Date التاريخ 04 . 10 . 2022 م

Ref الإشاري ر.م.ن-098-2022

وأخـرها في 27 أغسطس 2022م تسببت في مقتل أكثر من 40 مواطناً مدنياً وتضرر الممتلكات العامة والخاصة، فشل الحكومة في تحقيق العدالة في توزيع الثروة بين الاقاليم الثلاث، تورط الحكومة في جرائم فساد غير مسبوقه في تاريخ ليبيا تضمنها تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2021م الصادر بتاريخ 20 سبتمبر 2022م استمرار هذه الحكومة يعيق تنظيم الانتخابات ويهدد بعودة الصراع المسلح للبلاد ويزيد من حدة الانقسام السياسي والمؤسساتي ويفاقم المعاناة والفساد .

لهذه الأسباب وغيرها قرر مجلس النواب في جلسة معلنة ومقولة عبر وسائل الإعلام بسحب الثقة من حكومة السيد / عبد الحميد دبيبة بأغلبية أصوات النواب وأصدر القرار رقم (1) لسنة 2022م بتكليف السيد / فتحي باشا آغا رئيساً للحكومة التي منحت الثقة في 1 مارس 2022م والموكل إليها تنفيذ ما فشلت في تنفيذه حكومة عبد الحميد دبيبة منتهية الولاية والمنتهكة لبنود الاتفاق السياسي .

عليه رأينا مخاطبتكم وطلب تعميم فحوى هذا الخطاب على الدول الأعضاء في الجامعة العربية والتفضل بإحالتها إلى مجلس الأمن والمنظمات والهيئات الدولية للتبنيه إلى فقدان حكومة عبد الحميد دبيبة للشريعة بانتهاكها ومخالفتها لبنود خارطة الطريق الصادرة عن ملتقى الحوار السياسي والتأكيد على أن حكومة السيد فتحي باشا آغا هي الحكومة المعترف بها طبقاً لقرارات مجلس النواب الليبي الجسم الشرعي والتشريعي المنتخب في ليبيا واعتبار مذكرات التفاهم الموقعة من قبل حكومة السيد عبد الحميد دبيبة باطله ولا أثراً قانونياً لها وكان لم تكن وغير ملزمة للدولة الليبية .

تقبلوا فائق التقدير والاحترام

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

عقيلة صالح عيسى

رئيس مجلس النواب الليبي



صورة إلى :

■ مـلـف الـسـوري العـام

■ قـسـم الصـياغـة ■ كـم حـكـيم عـبـازة